اليو ماري تمضي رأس السنة مع الجنود الفرنسيين في جنوب لبنان

باريس ـ من هيرفيه اسكان:

اختارت وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال اليو ماري ان تتوجه الى جنوب لبنان للقيام بزيارتها التقليدية الى القوات الفرنسية المنتشرة في الخارج في ليلة رأس السنة.

وستحتفل اليو ماري برأس السنة مع الجنود الفرنسيين المنتشرين في جنوب لبنان في اطار القوة الدولية الموقتة التابعة للامم المتحدة في لبنان (يونيفيل).

وخلال هذه الزيارة التي تستغرق 48 ساعة، ستلتقي اليو ماري عدداً من اعضاء الحكومة اللبنانية بينهم نظيرها الياس المر.

وقالت مصادر قريبة من الوزيرة الفرنسية ان «زيارة رأس السنة مخصصة للقوات اولا، لكن وزيرة الدفاع تعتزم التذكير بدعم فرنسا الثابت لسيادة لبنان واستقراره».

وستستضيف باريس في 25 كانون الثاني (يناير) مؤتمرا جديد للدول المانحة للبنان.

وتتولى فرنسا قيادة القوة الموقتة في جنوب لبنان وتحتل المرتبة الثانية بين الدول المساهمة فيها حيث يبلغ عدد جنودها 1600 عنصر.

وستنتقل قيادة هذه القوة الى ايطاليا التي تنشر اكبر عدد من الجنود في هذه القوة (2300 عنصر من اصل احد عشر الف رجل)، في الاسابيع المقبلة.

وستلتقي اليو ماري قائد القوة الموقتة الجنرال آلان بيليغريني الذي نفى مؤخرا اي انتقال مبكر للقيادة الى الايطاليين.

وكان الجنرال الفرنسي ينفي معلومات نشرتها الصحف الايطالية حول «خلافات» بينه وبين الامم المتحدة وهيئة اركانه.

وستبحث اليو ماري مع محادثيها في مسألة طائرات المراقبة بدون طيار التي وضعتها فرنسا بتصرف الامم المتحدة. وتنتظر هذه الطائرات المتمركزة على الارض اللبنانية، الضوء الاخضر من الامم المتحدة لتتمكن القوة الدولية من استخدامها.

وتحدثت المصادر نفسها عن «ترحيب في نيويورك» بالفكرة، لكنها اوضحت انه «ما زال يجب وضع اللمسات الاخيرة على شروط استخدامها يجب ان تعد».

وكانت فرنسا اكدت مطلع كانون الاول (ديسمبر) انها «مستعدة» لنشر هذه الطائرات في جنوب لبنان بعد تحليق الطيران الاسرائيلي فوق المنطقة الذي بررته الدولة العبرية بانتهاك الحظر على الاسلحة الذي ينص عليه قرار الامم المتحدة رقم 1701 .

وفي حال استخدامها، يمكن ان تساهم هذه الطائرات بعمليات مراقبة محتملة لنقل اسلحة وخصوصا على الحدود اللبنانية السورية واللبنانية الاسرائيلية.

والى جانب الجنود في القوة المؤقتة، تتمركز فرقاطة فرنسية قبالة السواحل اللبنانية، تقوم بمراقبة الجبهة البحرية مع القوة المؤقتة البحرية التي تقودها المانيا.

وكانت اليو ماري زارت سلطنة عمان العام الماضي على متن الغواصة النووية «لابيرل» والفرقاطة «كوربيه»،كما امضت رأس السنة في السنوات الماضية في افغانستان وساحل العاج. (اف ب)

التحقيق الاسرائيلي حول الحرب مع لبنان يتهم هيئة الاركان بالتقصير في اعداد واستخدام القوات

■ القدس المحتلة ـ اف ب: كشف التحقيق حول تصرف هيئة الاركان الاسرائيلية خلال الحرب في لبنان «تقصيرا» في تحضير القوات وطريقة استخدامها اثناء العمليات القتالية، على ما اوردت الاذاعة الاسرائيلية الحكومية الجمعة.

لكن التقرير لم يحمل في النتائج التي توصل اليها الضباط في هيئة الاركان اي مسؤولية عن هذا التقصير، حسب ما اوضحت الاذاعة.

وفي منتصف تشرين الاول (اكتوبر)، كلف قائد هيئة اركان الجيش دان حالوتس قائد جنود الاحتياط الجنرال والقائد السابق لهيئة الاركان دان شومرون (69 عاما) اجراء التحقيق.

ومع تسليم نتائج هذا التحقيق الجمعة، تنتهي عملية التحقيق داخل الجيش الاسرائيلي، وسيسلم حالوتس اعتبارا من الاسبوع المقبل كبار الضباط في الجيش الدروس المستخلصة من الاخفاقات في الحرب التي شنتها اسرائيل الصيف الماضي على حزب الله في لبنان.

وتحت ضغط الرأي العام والتظاهرات التي شارك فيها الالاف من جنود الاحتياط بعد عودتهم من الجبهة صوتت حكومة اولمرت في 17 ايلول (سبتمبر) على تشكيل لجنة تحقيق حكومية تضم خمسة اعضاء للتحقيق في اخفاقات الحرب وهي برئاسة القاضي المتقاعد الياهو وينوغراد.

وتعمل ثلاث لجان تحقيق بشكل مواز هي لجنة مراقب الدولة ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع في البرلمان ولجنة عسكرية برئاسة رئيس اركان سابق.

والفرق بين المحكمتين يتعلق بطريقة تشكيلهما. فأعضاء لجنة التحقيق التابعة للدولة، اي لجنة رسمية، يعينهم رئيس المحكمة العليا الامر الذي يضمن استقلالها في حين ان السلطة السياسية تعين اعضاء لجنة التحقيق الحكومية.

رئيس مجلس النواب اللبناني يحذر من فتنة بين السنة والشيعة كما يجري في العراق

نبيه بري

■ بيروت ـ يو بي آي: حذر رئيس مجلس النواب نبيه بري من فتنة بين المسلمين السنة والشيعة بتصوير الشيعة وكأنهم ضد المحكمة الدولية التي ستحاكم قتلة رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري الذي اغتيل في شباط (فبراير) العام الماضي بانفجار.

وقال بري الذي يتزعم حركة امل الشيعية «لا احد يزايدن على احد بدم الرئيس الشهيد رفيق الحريري».

وتقول الاكثرية النيابية ان استقالة الوزراء الشيعة الخمسة من حكومة فؤاد السنيورة سببه عدم موافقتهم على انشاء هذه الحكومة لكن حزب الله وحركة امل يرفضان هذه التهمة.

وتحدث بري عن ظروف تقديم الاكثرية النيابية عريضة الى المجلس النيابي حول المحكمة الدولية ورفض الامين العام للمجلس تسلمها لان مشروع انشاء المحكمة لم يصل بعد وقال «كأن الهدف من ذلك اظهار ان الرئيس بري هو ضد المحكمة الدولية،وبالتالي اظهار الشيعة وكأنهم ضد المحكمة وهو امر خطير وخطير جدا هدفه الاول والاخير اشعال الفتنة بين المسلمين».

وتساءل «هل ان المحكمة الدولية رميت في الشارع لاجل الوصول الى القضاء العادل او الى القضاء على الخصوم».

وحذر من «الفتنة التي يخطط لها للايقاع بين السنة والشيعة بعدما نجحوا في العراق». وقال «انهم يأملون في نقل الفتنة الى بلدان عربية اخرى في اطار ما يسمى الفوضى الخلاقة».

احالة 6 اصوليين الى المحكمة العسكرية لاتهامهم بالتخطيط لاغتيال نصرالله

لافته تحمل صورة الامين العام لحزب الله حسن نصر الله في احدى قرى الجنوب

■ بيروت ـ يو بي آي: سيمثل ستة اصوليين لبنانيين من المسلمين السنة امام المحكمة العسكرية في بيروت لمحاكمتهم بتهمة التخطيط لاغتيال الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي كان قد اعلن تنازله عن حقه الشخصي ضدهم وطالب بالعفو عنهم واطلاق سراحهم.

واحال قاضي التحقيق العسكري الاول رشيد مزهر الستة الى المحكمة العسكرية بموجب قرار اتهامي طالب بانزال عقوبات بحقهم تصل في حدها الاقصى الى الاعدام.

واشار القرار الى ان المتهمين الستة الذين يتزعمهم غسان الصليبي المنتمي الى «اهل الدعوة والتبليغ» وبينهم نجله شكلوا «عصابة اشرار للنيل من سلطة الدولة وهيبتها ومحاولة الاعتداء التي تستهدف اثارة الحرب الاهلية والاقتتال الطائفي واقتناء السلاح والمتفجرات».

واشار القرار الى ان الصليبي الذي اعتقل في نيسان (ابريل) الماضي شكل مجموعته المسلحة تحت شعار «مجابهة الطائفة الشيعية في حال تعرضها لابناء الطائفة السنية».

وقال القرار ان الصليبي قام بشراء كمية من السلاح واستأجر منزلا وملجأ جهزه للتدريب على السلاح «كما قام بتعبئة النفوس وشحنها تحضيرا لصد التعدي في حال وقوعه مستبقا هذا الامر عن طريق ضرب مكامن القوة لدى الطائفة الشيعية باغتيال احد قياديي حزب الله وعلى رأسهم امينه العام سماحة السيد حسن نصر الله». واشار البيان الى ان المتهم الصليبي خصص شبابا لمراقبة تحركات نصر الله وآخرين لشراء السلاح والمتفجرات واخضاع البعض الآخر للتدريب «الا ان وقوعه (الصليبي) مع جماعته في قبضة العدالة حال دون تنفيذ ما كان يخطط له».

وقال التقرير «انه بعد استشهاد (رئيس الحكومة الراحل (رفيق الحريري) في شباط (فبراير) العام الماضي بانفجار) وانتشار بعض الشائعات التي تنامت الى سمعه عن دور معين للطائفة الشيعية على زعمه في الاغتيال بدأت تراوده (الصليبي) هواجس خوف من خطر هذه الطائفة وبدأ يعد العدة للدفاع عن ابناء الطائفة السنية بتأليف مجموعات عسكرية».

كما طلب امكانية الحصول على متفجرات شديدة الخطورة، وقال عندما سئل عن مدى حاجته اليها انه سيعمل على اغتيال السيد نصر الله وانه كلف احد افراد مجموعته بمراقبته.

وقال التقرير الى ان الصليبي اعترف «صراحة بما كان يخطط وينوي تنفيذه وان الاموال التي كان يدفعها ثمنا للاسلحة والمتفجرات كان يستحصل عليها من رب عمله ..» غير ان رب عمله نفى ذلك «ولم يتوصل التحقيق لمعرفة الجهة الممولة له».

الأسد يصدر عفوا عاما عن الجرائم الواقعة قبل الـ 28 من الشهر الجاري

■ دمشق ـ يو بي آي: أصدر الرئيس السوري بشار الأسد اليوم الجمعة مرسوما تشريعيا منح بموجبه عفوا عاما عن جميع الجرائم المرتكبة قبل الـ28 من الشهر الحالي باستثناء بعض الجرائم وفي مقدمها تهريب السلاح والمخدرات.

وأوردت وكالة الانباء السورية الرسمية ان الأسد أصدر عفوا عاما عن الجرائم المرتكبة قبل الـ 28 من الشهر الحالي «بموجب المرسوم رقم 58 للعام الجاري».

ويشمل العفو كافة الجنح وجرائم الفرار الداخلي والخارجي والمخالفات في قانون خدمة العلم الإلزامية.

ونص المرسوم على «استثناء شموله الجرائم المنصوص عليها في القانون الخاص لمكافحة الدعارة وعلى ألا يستفيد من هذا العفو المتوارون عن الأنظار في الجنايات إلا إذا سلموا أنفسهم خلال 3 أشهر من تاريخ صدور المرسوم».

وأكد أنه «لا يشمل دعوى الحق الشخصي حيث تبقى هذه الدعاوى من اختصاص المحكمة الواضعة يدها على الحق العام».

ويتضمن المرسوم العفو «عن مرتكبي جرائم الفرار الى خارج القطر والمنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري أما المتوارون فلا تشملهم هذه الفقرة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال 6 شهور».

ونص القانون بالعفو «عن مرتكبي جرائم التهريب باستثناء المواد المخدرة والأسلحة».

وقالت مصادر في حقوق الإنسان إن قانون العفو سابق الذكر لا يشمل المعتقلين السياسيين.

وقال مصدر مسؤول إن عدد المستفيدين من العفو ليس واضحا بعد خصوصا وأن الأمر بات يرتبط بالقضاء بينما تقوم وزارة الداخلية بتنفيذ الإفراجات بموجب توجيهات وزارة العدل.

ولفت المصدر في تصريح لـ«يونايتد برس أنترناشيونال» الى «البعد الإنساني للقضية»، مشيرا الى ان «الإفراج عن المعتقلين جاء في هذا الوقت بهدف أن يقضوا العيد مع أهاليهم».

اعتقالات نشطاء المجتمع المدني وعزلة خارجية مفروضة من واشنطن

2006 في سورية عام تراجع الحريات العامة وتأخر الإصلاحات الداخلية

دمشق ـ من ثناء الإمام:

في تزامن مع تأخر الإصلاحات الموعودة على الصعيد الداخلي واصلت السلطات السورية حملة اعتقال ناشطي المجتمع المدني، فيما لجأت الى سياسة المؤتمرات على الساحة الداخلية لمواجهة العزلة الخارجية المفروضة عليها من قبل واشنطن.

وفي وقت عزلت فيه الولايات المتحدة بالتعاون مع شركائها الأوروبيين دمشق بشكل شبه تام عن العالم الخارجي نتيجة مقاطعتها دبلوماسيا وسياسيا، واجهت سورية هذه العزلة بتحرك داخلي تجلى في عقد عشرات المؤتمرات.

ويقول مراقبون «رغم أن هذه السياسة كلفت كثيرا فإن دبلوماسية المؤتمرات تمكنت من تحريك الجمود على الساحة الداخلية قليلا وكفلت بقاء صوت سورية مسموعا عبر العالم».

وفي مطلع العام الحالي بدا الرئيس بشار الأسد الذي ألقى خطبا في عدد من هذه المؤتمرات مصمما على القيام بخطوات إصلاحية كبيرة فأكد أمام مؤتمر للمحامين العرب أن بلاده تتوجه نحو «إلغاء حال الطوارئ وسن قانون للأحزاب».

ومع نهاية العام بدا أن شيئا من هذه الوعود لم يتحقق الأمر الذي يرجح المراقبون أنه يعود «للتجاذب بين قوى التشدد والانفتاح في البلاد».

وفي وقت لاحق من العام ذاته حمل الرئيس السوري «مسؤولية تأخر الإصلاح» للأطراف الدولية المؤثرة في «الوضع الإقليمي» باتجاه دفعه نحو مزيد من التوتر في إشارة مباشرة الى الولايات المتحدة واحتلال العراق.

وتعاني البلاد من قانون الطوارئ المفروض عليها منذ العام 1963 حين تسلم حزب البعث السلطة وفرض هذا القانون بموجب حال الحرب مع إسرائيل.

ودعا المراقبون الى «عدم التفاؤل كثيرا» على صعيد قانون أحزاب منتظر إذ أن «الخطوط العامة للقانون كما وضعها البرلمان» ستبقي على «الخطوط الحمر» في هذا المجال.

وأهم هذه الخطوط «عدم الترخيص لأحزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي»، الأمر الذي لن تنظر له الطوائف المختلفة والإسلاميين والأكراد بعين الرضا.

ويعتبر المراقبون أن «الجانب الإيجابي في القانون المذكور هو قرار عرضه على الاستفتاء العام قبل إقراره». وخلافا لوعود الإصلاح فقد ذهبت البلاد باتجاه تشدد أكبر حيال الحريات العامة وحقوق الإنسان على الرغم من إطلاق سراح خمسة معتقلين من ربيع دمشق مطلع العام ما أثار الكثير من التفاؤل حين ذاك.

وأطلقت السلطات سراح الناشطين حبيب عيسى ووليد البني والنائبين رياض سيف ومأمون الحمصي وفواز تللو بعد مرور خمس سنوات على اعتقالهم ،إلا أنها أبقت على الاقتصادي عارف دليلة المحكوم بعشر سنوات في السجن.

وكان هؤلاء اعتقلوا في العام 2001 في نهاية دراماتيكية رسمتها السلطات الأمنية لما سمي بـ«ربيع دمشق» الذي ازدهرت فيه حرية التعبير عقب وصول الأسد الابن الى السلطة في تموز (يوليو) العام 2000 .

واعتقلت السلطات عشرة من الموقعين على «إعلان بيروت دمشق» الذي دعا الى «تصحيح العلاقة» بين البلدين، وأطلقت لاحقا سراح سبعة منهم بعدما تراجعوا عن موقفهم من الإعلان وأكدوا أن «المسودة التي وقعوا على أساسها تختلف عما نشر».

وبقي في السجن ثلاثة ناشطين بارزين ومعروفين حتى على الساحة الدولية وهم: ميشيل كيلو وأنور البني ومحمود عيسى إلا أن السلطات وجهت لهم خلال التحقيق تهما لا علاقة لها بالإعلان.

وقال عمار قربي رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية لـ«يونايتد برس أنترناشونال»، «هؤلاء يواجهون تهم الانتساب الى منظمات ذات طابع دولي وإثارة النعرات الطائفية ونشر أخبار كاذبة ونذم وقدح مؤسسات رسمية وإضعاف الشعور القومي والنيل من هيبة الدولة».

وأضاف إن العام الحالي شهد «اعتقال القيادي الشيوعي فاتح جاموس ليطلق سراحه بعد خمسة شهور ويحاكم طليقا ،كما تم اعتقال القيادي الشيوعي فائق المير وكذلك القيادي الكردي في حزب يكيتي غير المرخص آلي شيخ».

وأشار قربي الى إن «العام الحالي شهد اعتقال بعض الصحافيين وأحكاما مفاجئة طالت الناشطين هيثم المالح وحسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي غير المرخص ».

وتحدث عن «اعتقال عشرات الإسلاميين والحكم عليهم بالسجن بتهمة الانتساب الى تيار سلفي أو تكفيري جهادي مثل حزب التحرير الإسلامي المحظور».

وقال قربي إن «أحكاما بالإعدام صدرت على ستة من المنتسبين لحزب الأخوان المسلمين المحظور وقد تم تخفيفها الى السجن لمدة 12 عاما».

كما منعت السلطات «سفر العديد من الناشطين و قمعت التظاهرات وأخرت صدور قانون المطبوعات المعدل وفقا لما وعدت به السلطة التنفيذية كما أنها لم تصدر قانون الأحزاب الذي نوهت به».

ومعلوم أن قانون المطبوعات الذي صدر في مطلع القرن الحالي حمل الكثير من العقوبات كالغرامات المالية التي تصل الى 20 ألف دولار والسجن لمدة ثلاث سنوات تحت تهم فضفاضة «كالنيل من هيبة الدولة» أو «إلحاق أذى بعلاقاتها مع دولة صديقة أو شقيقة». ووعدت السلطات بتعديل القانون الذي يكبل الصحافيين إلا أنها لم تقم بذلك.

وعلى الرغم من «ترحيبه بترخيص عشرات منظمات المجتمع المدني ومنها ما يعنى بالمرأة» بصفته تطورا «إيجابيا» فقد اشتكى قربي من أن «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رفضت الترخيص لمنظمته».

وفي ظل ما تسرب عن اجتماعات عقدت بين المعارضة السورية وبعضها داخلية مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية وكذلك مساعي واشنطن لتمويل أطراف في هذه المعارضة بدا أن البلاد ستتعامل بشدة مع هؤلاء كما مع الإسلاميين.

وفي الإطار السابق قامت السلطات باعتقال كمال لبواني مجددا نهاية العام المنصرم بعدما «وجهت له تهما قاسية بالتخابر مع دولة معادية» حسبما أكد قربي.

كما أشارت المنظمة السورية لحقوق الإنسان الى أن «السلطات اعتقلت عددا كبيرا من الشباب الجامعي بتهمة الانتماء لفكر سلفي تكفيري أو جهادي وهابي».

وقال قربي «العام الجاري شهد تراجعا عاما في مختلف أنواع الحريات في سورية وقد تعرض العاملون في الشأن العام لأسوأ موجة اعتقالات في فترة حكم الرئيس بشار الأسد منذ إجهاض ربيع دمشق».

وواجهت سورية هجمات إرهابية عدة نفذتها تنظيمات تكفيرية كجند الشام وغيرها، وكان أبرزها الهجوم على السفارة الأمريكية بدمشق بعبوات محضرة محليا.

وتمكنت السلطات من إجهاض هذا الهجوم الذي ذهب ضحيته المهاجمون الأربعة ورجل أمن.

في هذه الأثناء حاولت سورية أن تثبت بعدها القومي العربي لتزيد من رصيدها في الشارعين العربي والإسلامي.

واستقبلت البلاد مئات ألوف اللاجئين إليها فرارا من الحرب الإسرائيلية على لبنان، ومن تواصل القتل والعنف في العراق بسبب المواجهات مع قوات التحالف.

وعلى الرغم من التبعات السلبية لذلك فقد استقبلت سورية نحو نصف مليون لاجئ عراقي وما يعادلهم تقريبا من لبنان.

وأمنت سورية للبنانيين خصوصا ملاجئ للإقامة مع الطعام والشراب واللباس .

و«شكرت» الأمم المتحدة سورية على هذه الخطوة فيما حذرت صحف محلية من «التداعيات الاجتماعية السلبية» لها.

وبالإضافة الى نصف مليون لاجئ فلسطيني يقيمون على الأراضي السورية فإن «سورية تستقبل 10 آلاف لاجئ عراقي يوميا» وفقا لمصادر رسمية.

وقالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة إن «عدد العراقيين في سورية يصل الى نحو 800 ألف عراقي بينما تستمر حركتهم باتجاه دخول البلاد أو الخروج منها».

وحسب المصادر ذاتها فإن سورية «سمحت بدخول أكثر من 200 فلسطيني عراقي عالقين على الحدود بعدما رفض الأردن استقبالهم فيما بقي نحو 375 لاجئا فلسطينيا على الحدود المشتركة عند معبر التنف الحدودي على بعد 300 كيلومتر شمال دمشق.

وحددت منظمات دولية أعداد اللاجئين في سورية «بنصف مليون فلسطيني و5 آلاف موريتاني وصومالي وأفغاني وإيراني وأثيوبي و نحو 800 ألف عراقي».

وقد عاد معظم اللبنانيين الذين لجأوا الى سورية بمئات الألوف الى بلادهم بعد نهاية حرب تموز الإسرائيلية على لبنان .

وحذرت د . منى غانم رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة من التبعات الاجتماعية لهذه الحركة «ولاسيما في انعكاساتها السلبية على النساء والأطفال بما في ذلك الدعارة ورفع نسبة تجارة الأعضاء البشرية».

وأسفرت موجة اللجوء غير المسبوق الى سورية عن رفع أسعار الشقق بشكل كبير، فيما بدت منطقة السيدة زينب جنوب دمشق وهي مقصد شيعي مكتظة بشكل غير طبيعي نظرا لكون معظم اللاجئين العراقيين واللبنانيين من الشيعة. (يو بي آي)

منظر عام لمدينة دمشق